ASO
CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

الحوار الكردي - الكردي في سوريا

وحدة الدراسات و الأبحاث

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

المحتويات

المقدّمة: ٤
الملخّص التنفيذي: ٤
الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا ٤
الحوار الكردي- الكردي ٦
اتفاقيّة هولير ١ ..... ٧
اتفاقيّة هولير ٢ ..... ٧
اتفاقيّة دهوك وتشكيل المرجعيَّة السياسيَّة الكرديَّة ٨
أسباب فشل الاتفاقات ٨
مبادرة قائد قوات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي ٨
دور الإعلام في الحوار الكردي- الكردي ٩
دور المجتمع المدني في الحوار الكردي-الكردي: ١٠
الاستنتاجات والتوصيات ١١
المراجع ١١

المقدّمة:

عانت الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا، منذ تأسيس أول حزب فيها (الحزب الديمقراطي الكردي السوري)، في حزيران سنة ١٩٥٧ظروفاً وتجاذباتٍ سياسيّة واجتماعيّة وإقليميّة مختلفة ومتعدّدة، حيث تعرّض أعضاؤها ومناصروها لظروف قاهرة؛ من ملاحقاتٍ أمنيّة واعتقالات تعسفية وأحكامٍ قضائية عرفيّة؛ ما أجبر الكثيرين منهم على مغادرة البلاد. وكان من نتائج ذلك افتقارُ الحركة الكرديّة إلى مختلف أشكال الاستقرار.

ضمن السياقِ المذكور، أعلاه، وطُغيانُ المصالح الشخصيّة على المصلحة العامّة، والتنافرُ السياسيّ، إلى جانب الخلافاتِ على أسس مناطقيّة وعشائريّة وعائليّة، ظهرتْ سلسلة انشقاقات في صفوف الحركة السياسية الكردية، وآلت الحالة تدريجياً إلى تشكُّل عشرات الأحزاب الكرديّة.

خلال السنوات القليلة الماضية، شهدتْ الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا خلافاتٍ فكريّة وتنظيميّة وتحالفيّة جديدة، إلى جانب تدخّل أكثر توسّعاً وتأثيراً، في الشؤون الداخليّة الكرديّة السوريّة، من قبل الأحزاب الكردستانيّة في العراق وتركيا.

ومنذ انطلاقة الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا ضدّ النظام السوري في آذار ٢٠١١، تشكّلت أطر سياسيّة كرديّة جامعة: أحزابٌ جديدة، تنظيمات شبابيّة، منظّمات مدنيّة.. إلخ. لكنّ هذه الأطر المشكّلة أخفقت في صوغ رؤية كرديّة موحّدة، وتأسيسِ خطاب سياسيّ جامع للقضايا القوميّة الكرديّة في سوريا.

سعتْ حثيثاً أطراف كردستانيّة ودوليّة، خلال الأعوام الماضية، إلى مبادرات سياسيّة؛ لرَدْم الهُوّة بين الأقطاب السياسيّة الكرديّة الرئيسيّة في سوريا، بيدَ أنّ كلّ تلك الجهود لم تلقَ سبيلاً إلى التنفيذ والنجاح، وإنّ كلّ طرف سياسيّ كرديّ يلوم الطرف الآخر على إخفاق تلك المبادرات.

الملخّص التنفيذي:

مراراً، وفي فتراتٍ زمنيّة وظروفٍ سياسيّة وعسكريّة مُختلفة، حاولت أطرافٌ كردستانيّة وإقليميّة ودوليّة العمل على توحيد صفوف الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا، ولكن كلّ المُحاولاتِ السابقة فشِلت ولم تُمنح الفُرصة حتّى لتنفيذ بنود تلك الاتفاقات. فكلّ البنود الّتي اتفقت عليها الأطراف السياسيّة الكرديّة في سوريا، في اتفاقات هولير (١-٢) ودهوك وفي المفاوضات والاتفاقات الجانبيّة المصغّرة لم تُنفّذ، وفشلت تلك الاتفاقات حتّى قبل أن تبدأ.

أسبابٍ عديدة ومُختلفة ساهمت في فشل تلك الاتفاقات، منها التحزّب ومحاولة التفرّد في اتخاذ القرارات، ومنها خطاب الكراهيّة الّذي ساهم في خلق تباعدٍ أكبر بين قطبي الحركة الكرديّة، المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنيّة وضمنها حزب الاتحاد الديمقراطيّ، ومنها تدخّل الأطراف الكردستانيّة في الشؤون الداخليّة للكرد في سوريا.

ومع إعلان القائِد العام لقوّات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي، مبادرته الساعية إلى توحيد وحدة الصفّ الكرديّ، والدعم الأمريكيّ لتلك المُبادرة، ثمّة احتماليّة كبيرة في أن تلقى هذه المبادرة النجاح، ويتمّ من خلالها تطبيق نتائج التوافق والوصول إلى مرجعيّةٍ سياسيّة كرديّة سوريّة موحّدة.

الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا

مثّلت الجمعيّات والمنتديات الثقافيّة والاجتماعيّة الكردية، في سوريا، أساسَ تشكيل الحركة السياسيّة الكردية فيها، وأساس تشكُّل الوعيّ القوميّ والثقافي والمعرفيّ لدى الشعب الكرديّ؛ إذ إنّها لعبت دوراً محوريّاً في إمالة الكرد في سوريا إلى الاهتمام باللغة الكردية وتعلّمها، والتعرّفِ على التحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة الكردية في ظلّ الدولة العثمانيّة قبل تفكّكها، وقدّمتْ مجهوداً كبيراً في تعريف الكرد بتراثهم وأدبهم المحكيّ الذي تحوّل، لاحقاً، إلى أدبٍ مكتوب وثقافةٍ منتشرة بين فئات عديدة في المجتمع الكرديّ، وصولاً إلى تأسيس أوّل حزب سياسيّ كرديّ في سوريا، الذي كان معظم أعضائه ممن أداروا تلك الجمعيات والمنتديات الثقافيّة فترةَ الانتداب الفرنسيّ في سوريا، بعد سقوط الامبراطوريّة العثمانيّة[١].

[١] نشوء الحركة السياسيَّة الكوردية في سوريا وتطوُّرها تمهيد أوّلي
https://www.asocenter.org/ar/node/552

في خضم الحراك السياسيّ الوطنيّ السوريّ، وفي مرحلة تمتعت فيها سوريا بمناخ ديمقراطي خلال السنوات الممتدة ما بين عامي ١٩٥٤ – ١٩٥٨، فَرضتْ الضروراتُ الموضوعية وجودَ حزب سياسي كردي، يُختزلُ في برنامجه السياسيّ طموحاتُ الشعب الكرديّ في سوريا وضمانُ حقوقه الطبيعية والإنسانية المشروعة وَفْقاً لمعطيات تلك المرحلة، حيث كانت حركات التحرر في عموم العالم تعيش حالة من النهوض للخلاص والتحرر، فقد كان هناك جملة من المقدمات ساهمت في ظهور أول تنظيم سياسي كردي في سوريا، وخلقت حالة تراكمية نضالية لدى الشعب الكردي ونُخَبه؛ فكانت الجمعيات والمنتديات الثقافية الكردية غطاءً للعمل السياسي كأداة للتهرب من مضايقات الإقطاعيين الكرد وملاحقة الفرنسيين. وفي مرحلة الدولة الوطنية لعبت الأحزاب القومية (البعث – والقومي السوري الاجتماعي) والحزب الشيوعي السوري الدور نفسه في مضايقة أي نشاط كردي سوري، واتهام الناشطين بالانفصالية، لكنّ الضغوطات كلَّها أخفقت في منع تشكيل أول حزب سياسي كردي، وهو الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ١٤- ٦- ١٩٥٧، الذي أسّسَه مجموعة من الشباب الكرد، منهم: (أوصمان صبري، عبد الحميد درويش، حمزة نويران، رشيد حمو، شوكت حنان، الشيخ محمد عيسى، خالد مشايخ، جكرخوين، نور الدين زازا، محمد علي خوجة، خليل محمد). وكان للرئيس العراقي الراحل وزعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطالباني، وعبد الرحمن الذبيحي وعبد الله اسحاقي، الذين كانوا لاجئين في سوريا، دورٌ في تقديم المشورة لانطلاق الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، بالإضافة إلى الجهود المميزة للأميرة روشن بدرخان، وقد تضمن البرنامج السياسي للحزب عشرَ فِقْرات، من أبرز ما تضمّنه ولخّص جوهر القضية الكردية في سوريا:[٢]

١- يناضل الحزب من أجل صيانة الاستقلال الوطني في سوريا.

٢- العمل على تحقيق نظام ديمقراطي شعبي في سوريا.

٣- إيجاد وضع خاص للأكراد في سوريا، لتحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية.

٤- يعتمد الحزب في نضاله الاجتماعي القومي على جميع الأكراد الوطنيين والديمقراطيين الشرفاء.

مرّت الحركة السياسيّة الكرديّة بظروفٍ تنظيميّة غير مُستقرّة، وعصفت بها رياحُ الانشقاقات، وما لبِثت أن تأسّس أول الأحزاب السياسيّة الكرديّة، في سوريا، حتّى شهدتِ الحركةُ انشقاقاتٍ في صفوفها؛ وصار الحزب السياسيّ الكرديّ الوحيد، في سوريا، إلى أحزاب كثيرة.

تميّزت الحركة الكرديّة في سوريا، عمّا سواها في الدول المجاورة، بكثرة أحزابها المتوالدة من انشقاقات بدأت في آب ١٩٦٠ مع سجن قيادة الحزب "الديمقراطي الكردي" في سوريا (المؤسّس عام ١٩٥٧)، ولينشبَ فيها، بين بداية ثمانينيات القرن الماضي ونهاية الألفيّة الثانيّة، انشطارٌ متسلسل؛ حيث إنّ كلّ حزب بات يولّد اثنين، ثم يولّد ذاك الاثنان أربعةً، وهكذا دواليك.. إلى أن وصل بها الحال اليوم إلى أكثر من أربعين حزباً.

ومن أبرز تلك الانشقاقات التي أدت إلى تشكيل "الحزب الديمقراطي اليساري" و"الحزب الديمقراطي التقدمي" عام ١٩٦٥، وبعد محاولة فاشلة لتوحيد "التقدمي" و"اليسار" تشكّل حزبٌ ثالث هو "الحزب الديمقراطي الكردي" في سوريا (القيادة المرحليّة)، لتتلوها انشقاقات أخرى، تركزت في جسدي "اليسار" و"الديمقراطي"، وبمعدّل أقلّ في "التقدمي"، لتشكّل بدورها بعضاً من الأحزاب الكبيرة، كحزب "الوحدة" (المتشكّل من منشقّين عن الديمقراطي)، وحزبي "يكيتي" و"آزادي" (المتشكّلين من منشقّين عن اليسار)، علاوة على عدد كبير من الأحزاب الأصغر حجماً والأقل تأثيراً[٣].

لَعِبَت الصراعاتُ الشخصيّة، وعدم تمكّن الأحزاب الكُرديّة من العمل الحزبيّ المؤسّساتي المنظّم، وغياب ثقافة الأحزاب السياسيّة بين الكرد في سوريا، دوراً مُهمّاً في انشقاقات الحركة السياسيّة الكرديّة في سوريا. إلى جانب ذلك، فإنّ

[٢] نشوء الحركة السياسيَّة الكوردية في سوريا وتطوُّرها تمهيد أوَّلي
https://www.asocenter.org/ar/node/552

[٣] انشقاقات الأحزاب الكردية.. صدوع أولى في جدران العمل السياسي
https://enabbaladi.net/archives/155098

الاصطفافات مع الأطراف الكردستانيّة، خصوصاً الاصطفافات مع الكرد في العراق وتركيا، لعبت كذلك دوراً أساسيّاً في حالة الخصام السياسيّ والخلاف بين الأطر والتجمّعات الكرديّة.

الحوار الكردي- الكردي

بعد عام ٢٠١١، وانطلاقة الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا ضدّ النظام السوريّ، عادت الخلافاتُ الكُرديّة - الكرديّة للظهورِ مجدّداً، وبدأ مشهد الانقسام أكثر وضوحاً. في ٢٦ تشرين الأوّل من العام ٢٠١١، عقدت مجموعة من الأحزاب السياسيّة الكرديّة التقليديّة، وشخصيات سياسيّة واجتماعيّة كرديّة مستقلّة، إلى جانب التنسيقيات الشبابيّة، المؤتمرَ الوطني الكرديّ في سوريا، رغبةً في الوصول إلى صوغ رؤية كرديّة موحّدة للحلّ في سوريا، وتدوينِ مطالب الشعب الكرديّ القوميّة. وقتئذ، قرر المؤتمر حلّ جميع الأطر الكردية التي تنضوي تحتها الأحزاب المشاركة في المؤتمر (الجبهة – التحالف – التنسيق – المجلس السياسي ..) وعُدَّ المؤتمرُ مجلساً وطنياً كردياً.

وتأسّست حركة المجتمع الديمقراطيّ في الشهر الثالث من العام نفسه، في مدينة ديريك (المالكيّة) في محافظة الحسكة، وتألف وقتئذ من أربعة كيانات رئيسيّة، هي: مجلس الشعب لغربي كردستان، وحزب الاتحاد الديمقراطيّ، واتحاد ستار، ومنظّمة عوائل الشهداء. غير أنّ حركة المجتمع الديمقراطيّ أجرت مؤخّراً تعديلاتٍ في بنيتها التنظيميّة؛ إذ قامت بتغيير تركيبة الحركة، وباتت تركّز على جوانب العمل المدنيّ وحسب، وإبعادِ الأحزاب السياسيّة الكرديّة عن الحركة، لتنضمّ إلى الإدارةِ الذاتيّة الديمقراطيّة ومجلس سوريا الديمقراطيّ، كتنظيمات سياسيّة مستقلّة، بعد أن كان وجودها في الإدارةِ الذاتيّة ومجلس سوريا الديمقراطيّ كتلةً واحدةً، تمثّلُ حركة المجتمع الديمقراطيّ، فيما صارت الحركة تضمّ الفعاليات والكيانات المدنيّة، مثل: النقابات المدنيّة "نقابة المعلّمين، نقابة الفلّاحين، نقابة العمّال... إلخ"، بالإضافةٍ إلى الاتحادات الموجودة في مناطق سيطرة الإدارةِ الذاتيّة، مثل: نقابة الصيادلة والصناعيين والفنانين والمثقّفين والصّيارفة... إلخ.

وبعد تشكّل الإدارة الذاتيّة من قبل مجموعة أحزاب سياسيّة/ كرديّة وعربيّة وسريانيّة آشوريّة، اتسعتْ هُوّة الخلافات بين الأطراف الكرديّة، خصوصاً بين القُطبين الرئيسين في الحركة السياسيّة الكرديّة، المتمثّلين بكل من المجلس الوطني الكرديّ، الذي يضمّ مجموعة أحزابٍ كرديّة، وحركةِ المجتمع الديمقراطيّ، الذي يضمّ حزب الاتحاد الديمقراطيّ إلى جانبِ مجموعة أحزاب سياسيّة كرديّة.

تدخّلت أطرافٌ دوليّة وكردستانيّة متعدّدة، لرَدْم الهوّة بين الأطراف الكرديّة، وعمِلت للوصول إلى اتفاق يحلّ القضايا العالقة بين الطرفين؛ ولتكوين جبهةٍ سياسيّة كرديّة موحّدة. لكن، كل تلك المحاولات فشِلت، لعدم التزام الأطراف الكرديّة السوريّة بمقرّرات الاتفاقات الموقّعة.

وما تزال تسعى منظّمات مدنيّة، ورابطاتٌ اجتماعيّة وفكريّة وأدبيّة - كرديّة وسوريّة، إلى عقد جلسات حواريّة ومناقشاتٍ سياسيّة بين الأطراف السياسيّة الكرديّة الرئيسيّة في البلاد، بغيةَ الوصول إلى حلّ سياسيّ كرديّ - سوريّ، يفضي إلى إيجاد أرضيّة مشتركة، تدوّن المطالب السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة الكرديّة في سوريا، فضلاً عن السعي إلى حلّ للقضيّة الكرديّة، وإيجاد تمثيل سياسيّ حقيقي، يمثّل الشارع السياسيّ والشعبي الكرديّ، ويلبّي طموحاته ورغباته.

في هذا الصدد، عملتْ أكثر من جماعة مدنيّة وأدبيّة واجتماعيّة، على التواصل مع المجلس الوطنيّ الكرديّ وحركة المجتمع الديمقراطيّ والإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة؛ لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإيجاد سبل لحوار سياسيّ شامل يجمعهما معاً.

وأيضاً، كان السفير الفرنسي المكلّف بالملف السوري، فرانسوا سينيمو، قد عقد لقاءات مع ممثّلين عن جماعات سياسيّة كرديّة في سوريا، بالعاصمة الفرنسيّة، باريس، خلال الأشهر الماضية، من خلال مبادرة فرنسية؛ كانت تسعى إلى حلّ للخلافات القائمة بين المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطيّ.

وقتذاك، نصّت المبادرة - حسب مصادر إعلاميّة ومطّلعة - على أن تلتزم الأطراف السياسيّة الكرديّة في سوريا بقرارات مجلس الأمن والقرارات الدولية ذات الصلة في حل الأزمة في سوريا، وأيضاً تعزيزِ إجراءات الثقة بين الأطراف الكرديّة في سوريا، ومشاركة كل الأطراف الكرديّة في العمليّة السياسيّة.

اتفاقيّة هولير ١

تعدُّ اتفاقيّة هولير١، أوّل اتفاقيّة سياسيّة كرديّة في سوريا، وكانت بين القطبين السياسيين الرئيسين فيها، وهما: المجلس الوطنيّ الكرديّ، ومجلس الشعب لغربيّ كردستان (حركة المجتمع الديمقراطيّ حالياً). جرت الاتفاقيّة برعايةٍ مباشرة من رئيس إقليم كردستان العراق – سابقاً - وزعيمِ الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ، مسعود بارزاني، وذلك بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١، وسمّيت اتفاقيّةَ هولير١، لأنّها عُقِدتْ في مدينة هولير (أربيل)، عاصمة إقليم كردستان العراق.

وحضر الاجتماع ممثّلون عن المجلس الوطنيّ الكرديّ ومجلس الشعب لغربيّ كردستان، والسياسيّ الكرديّ، حميد دربندي، رئيسُ مكتب العلاقات العامّة في ديوان رئاسة إقليم كردستان العراق.

ووقعّ الجانبان على اتفاقيّة مشتركة، جاء فيها: "بهدف وضع الآليات اللازمة لتفعيل الاتفاق وبلورة مشروع سياسيّ موحَّد يرتكز على الثوابت الوطنيّة والقوميّة للشعب الكرديّ في سوريا، والعمل مع جميع مكونات الشعب السوريّ من أجل إسقاط النظام القمعي الاستبداديّ، الذي أوصل البلاد الى مستنقع الحرب الأهليّة. ولبناء سوريا ديمقراطيّة وفق دستور جديد، يُقرّ بالتعددية القوميّة، وبالحقوق القومية للشعب الكرديّ، دستورياً، وبحسب العهود والمواثيق الدولية. وأيضاً، حل القضية الكرديّة في إطار اللامركزية السياسيّة، وإلغاء كافة القوانين والمراسيم الاستثنائية العنصريّة، وإزالة آثارها وتعويض المتضررين".

ومن أهمّ البنود التي جاءت في اتفاقيّة المجلس الوطنيّ الكرديّ في سوريا ومجلس الشعب لغربيّ كردستان:

- تشكيل هيئة عليا مشتركة (الهيئة الكرديّة العليا)، مهمّتها رسمُ السياسة العامة وقيادة الحراك الكرديّ في هذه المرحلة المصيريّة، واعتماد مبدأ "المناصفة" في هيكلية كافة اللجان، والتوافق في اتخاذ القرارات.
- تشكيل ثلاث لجان تخصّصيّة، لمتابعة العمل الميدانيّ.
- اعتماد وثيقة هولير، والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها، و وضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

اتفاقيّة هولير ٢

بعد مرور عدّة أشهر على توقيع اتفاقيّة هولير١، وعودة المجلس الوطنيّ الكرديّ ومجلس الشعب لغربي كردستان إلى سوريا، لمتابعة البنود التي تمّ الاتفاق عليها بين الجانبين في هولير، بدأت الخلافات تظهر مجدّداً بين الطرفين، وبدأ الطرفان باتّهام بعضهما البعض؛ بمحاولة إعاقة تطبيق الاتفاقيّة، حتّى ظلت بنود هذه الاتفاقيّة على طاوِلة هولير١، دون أن يتمكن الجانبان من تنفيذ أيٍّ من البنود الواردة في الاتفاقيّة، والتي رعاها رئيس إقليم كردستان، السابق، وزعيم الحزب الديمقراطيّ الكردستاني، مسعود بارزاني.

ولأجل إنقاذ الهيئة الكرديّة العليا، التي تشكّلت نتيجةَ اتفاق هولير١، وإعادةِ وضع بنود جديدة تهيّئ لتوافق كرديّ حقيقيّ في سوريا، وبعد إخفاق بنود الاتفاقيّة الأولى وعدم تكليلها بالنجاح، دعا مسعود بارزاني المجلس الوطنيّ الكرديّ ومجلس الشعب لغربيّ كردستان، إلى هولير، عاصمة إقليم كردستان العراق، للمرَّة الثانيّة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣، للوصول إلى اتفاق جديد بين الطرفين.

حيث ركزت بنود اتفاقيّة هولير٢، أيضاً، على ضرورة أن تكون سوريا دولة اتحاديّة تعدّدية ديمقراطيّة برلمانيّة متعدّدة القوميات، وعلى إعادة بناء سوريا وفقاً للنظام الاتحاديّ الفيدراليّ، واعتبارِ الكرديّة قوميّةً ذات وحدة جغرافيّة سياسيّة متكاملة.

وبالفعل، وقّع الجانبان على بنود اتفاقيّة هولير٢، وكانت تتشابه إلى حد ما مع اتفاقيّة هولير١، ولكنّ توقيعها كان من الأهميّة؛ إذ تزامنَ مع التحضيرات الدوليّة لعقد مؤتمر جنيف٢، فعمد الجانبان إلى العمل على صياغة رؤية كرديّة موحّدة وجامعة، للمشاركة في المؤتمر الدوليّ للحلّ في سوريا.

اتفاقيّة دهوك وتشكيل المرجعيّة السياسيّة الكرديّة

في الوقت الذي توافق فيه المجلس الوطنيّ الكرديّ مع حركة المجتمع الديمقراطيّ على رؤيّة سياسيّة كرديّة جديدة في سوريا، وعشيّة اجتماع جنيف٢، أعلنت حركة المجتمع الديمقراطيّ مع مجموعة أحزاب سياسيّة كرديّة وعربيّة وسريانيّة آشوريّة عن تشكيل الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة، وفي غياب المجلس الوطنيّ الكرديّ؛ الأمر الذي رفضه المجلس الوطنيّ الكرديّ وعَدّهُ محاولةً من حركة المجتمع الديمقراطيّ للانفراد بسلطة المنطقة الكرديّة في سوريا، وخرقاً لبنود اتفاقيّة هولير٢.

وكنتيجة لذلك، زاد الخلاف السياسيّ بين الجانبين، وزادت حدّة التصريحات، ووصلت إلى حدّ الاتهامات المباشرة بالخيانة والتبعيّة لدولٍ إقليميّة، وبدأت حملات إعلاميّة ممنهجة، من الجانبين، على مواقع وقنوات وإذاعات كرديّة، وتحوّل هذا الخصام تدريجيّاً إلى حالةٍ من القطيعة التامّة بين الطرفين.

ولرأب الصدع ومحاولة إيجاد توافق جديد بين الطرفين، لجأتْ رئاسة إقليم كردستان العراق، بعد الاتفاق مع منظومة المجتمع الكردستانيّ، إلى عقد اجتماع بين حركة المجتمع الديمقراطيّ والمجلس الوطنيّ الكرديّ في مدينة دهوك بإقليم كردستان العراق.

أجريَ الاجتماعُ بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤، توصّل الجانبان أثناءه إلى اتفاقيّة جديدة، وبرعاية من رئيس إقليم كردستان السابق، مسعود بارزاني، حيث نصّت البنود هذه المرّة على تشكيل مرجعيّة سياسيّة كرديّة في سوريا، وعلى التفاوض بين الجانبين حيال الإدارة الذاتيّة التي أعلنتها حركة المجتمع الديمقراطيّ، وتعديل برامجها وشكلها بما يرضي الطرفين، وأيضاً تشكيلِ لجنة مشتركة بين الطرفين؛ لمسألة الدفاع وتشكيل قوّة عسكريّة مشتركة.

أسباب فشل الاتفاقات

مع إعلان المرجعيّة السياسيّة الكرديّة، توصّل المجلس الوطني الكرديّ وحركة المجتمع الديمقراطيّ إلى اتفاق، يقضي بمنح ٤٠٪ من مقاعد المرجعيّة السياسيّة لكل طرف منهما، و٢٠٪ من نصيب القوى والأفراد خارج إطار الطرفين، على أن تكون النسبة ٢٠٪ عبر الانتخابات من أعضاء المرجعيّة. وعلى إثر ذلك، بدأت الخلافات تطفو مجدداً بين الطرفين، بعدما فاز ٩ أشخاص في الانتخابات من المستقلين والأحزابِ خارج إطار الطرفين، وجُلُّهم كانوا من المقرَّبين من حركة المجتمع الديمقراطيّ؛ بحسب اتهام المجلس الوطنيّ الكرديّ وقتها. وكانت الانتخابات سبباً في خلاف كبير بين أحزاب المجلس الوطني الكرديّ، الذي أعلن عن فصل ثلاثة أحزاب رئيسيّة من المجلس، بعد أن اتهمتهم بمنح الشخصيّاتِ المستقلّةَ والمقرّبةَ من حركة المجتمع الديمقراطي أصواتَهم. غير أنّ هذه المشكلة حُلّت، بعد أن توصل الجانبان مجدّداً إلى زيادة عدد أعضاء المرجعيّة.

شرعَ المجلس الوطنيّ الكرديّ وحركة المجتمع الديمقراطيّ باجتماعات المرجعيّة السياسيّة الكرديّة في مدينة قامشلو، وبدأ الجانبان بتشكيل اللجان التابعة لهذه المرجعيّة، لكنّها سرعان ما توقّفت وفشلت؛ بعد إعلان الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة عن إجراء انتخابات البلديّات في مقاطعات "كوباني – الجزيرة - عفرين"، الأمر الذي رفضه المجلس الوطني الكرديّ، وأعلن عدم التزامه بنتائجها وعدم الاعتراف به، وبعد ذلك أعلن المجلس الوطني الكرديّ، رسميّاً، إيقافَ العمل باتفاقية دهوك. وبذلك انتهت كلّ سبل التوافق بين الجماعتين الرئيسيتين في سوريا. وقال الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، بأنّ اتفاقيّة دهوك كانت آخر محاولة ممكنة لتوافق كرديّ - كرديّ في سوريا.

مبادرة قائد قوات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي

خلال الهجوم التركيّ على المدن الكرديّة في سوريا، أعلن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطيّة، عن مبادرةٍ لتوحيد الصفّ والموقف الكرديّ، وأعلن عن التقائه رئيسَ إقليم كردستان العراق، نيجرفان بارزاني، وقياداتٍ سياسيّةً في إقليم كردستان العراق. ودعا عبدي في مبادرته الأطراف السياسيّة الكرديّة، وأهمّهم المجلس الوطنيّ الكرديّ، إلى الحوار والتفاهم لتوحيد

الصفّ الكرديّ. وبيّن أن نتائج الحوار والمناقشات التي جرت حتّى الآن إيجابيّة، إلّا أنّ النتائج لم تظهر بعد. وما تزال المبادرة مستمرّة ويتم العمل عليها حتّى الآن.

وأعلنت رئاسة المجلس الكردي، في الثاني من شباط/فبراير الجاري إعادة فتح مكاتبه ومقارّه في شمال وشرق سوريا، بعد مرور خمسة أعوام على إغلاقها من قبل قوى الأمن الداخلي (أسايش)؛ على خلفية قرار نصَّ على إغلاق مقارّ الأحزاب غير المرخصة لدى الإدارة الذاتية. وأتى ذلك ضمن إطار مبادرة القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، حول توحيد الموقف السياسي الكردي، أطلقها في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

وبدأت المفاوضات بين الطرفين الكرديين (المجلس الوطني الكرديّ وأحزاب الوحدة الوطنيّة الكرديّة) في مدينة الحسكة، شمال شرقي سوريا، بحضور مبعوثين عن وزارة الخارجيّة الأمريكيّة والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي.

وفي ٢٩ أيار/ مايو، أعلن مظلوم عبدي نجاح المرحلة الأولى من المحادثات الكرديّة – الكرديّة، والبدء بالمرحلة الثانية، وذلك من خلال "تغريدة" على تويتر، نُشرت باللغة الكرديّة، وتأمّل عبدي في الطرفين المشاركين في المفاوضات (المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنيّة الكرديّة) أساساً للمستقبل وآمال الشعب.

أعلن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، الجمعة، نجاح المرحلة الأولى من الحوار الكردي – الكردي، والبدء بالمرحلة الثانية، وذلك عبر تغريدة نشرها باللغة الكردية على تويتر.

وأصدر الجانبان بياناً إلى الرأي العام، معلنَين انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات. جاء في البيان: "في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، اختتم وفدا المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية في الحسكة - سوريا، المرحلة الأولية من مفاوضات وحدة الصف الكردي، وتوصّلا إلى رؤية سياسية مشتركة مُلزِمة، والوصول إلى تفاهمات أولية، واعتبار اتفاقية دهوك عام ٢٠١٤ حول الحُكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع أساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين، بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقيّة شاملة في المستقبل القريب. وأكّد الوفدان على أهمية التعاون والوحدة الكردية في سوريا، ورحّبوا بالإنجاز كخطوة تاريخية مهمة نحو تفاهم أكبر وتعاون عملي، بما يفيد الشعب الكردي في سوريا، وكذلك السوريين من جميع المكونات. وكرّس الوفدان عملهما وفاءً للتضحيات الكُبرى لأبناء وبنات سوريا، وخاصة شهداء وجرحى (روجآفاي كردستان) وعائلاتهم، الذين ضحّوا بأرواحهم في القتال النبيل والشريف لحماية العالم من استبداد داعش"[٤].

هذه التفاهمات تشكل خطوة أولى مُهمة، تمّ الوصول إليها برعاية ومساعدة نائب المبعوث الأمريكي الخاص للتحالف الدولي السفير، ويليام روباك، والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطيّة الجنرال، مظلوم عبدي. وأعرب الوفدان عن شكرهما وتقديرهما للجنرال مظلوم عبدي على مبادرته إلى الوحدة الكردية في سوريا، وكذلك لرئاسة إقليم كردستان العراق؛ لدعمها وجهودها من أجل الوحدة الكردية في سوريا، كما شكروا الولايات المتحدة الأمريكية على رعايتها ودعمها القوي الوحدةَ الكرديةَ، لتحقيق مستقبل سوري أكثر ديمقراطية وتعددية، حيث يتم احترام حقوق جميع مكوناتها. وفقاً للبيان.

ولا تزال المفاوضات مستمرّة بين الطرفين الكرديين، لإنهاء المرحلة الثانية من المفاوضات والوصول إلى توافقات مشتركة، على أساس اتفاقيّة دهوك عام ٢٠١٤.

دور الإعلام في الحوار الكردي- الكردي

شكّلت المؤسّسات الإعلاميّة الكرديّة الحزبيّة أو المدعومة من أطراف كردستانيّة، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي، إحدى أهمّ العوائق أمام وحدة الصفّ الكرديّ والتأسيس لحالةٍ سياسيّة كرديّة جامعة؛ إذ إنّ المؤسّسات الإعلاميّة تلك عملت منذ بداية نشوب الخلافات بين الأطراف الكرديّة على إقصاء الطرف الآخر والتحريض ضدّه والترويج لمعلومات

[٤] بيان مشترك للمجلس الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية.. اتفاقية دهوك أساساً للمفاوضات https://bit.ly/34hSdov

خاطئة حوله، وذلك انطلاقاً من رؤى ضيقة وأُطر حزبية، مصعّدةً بذلك سويةَ خطاب الكراهية والتطرّف في المجتمع الكرديّ.

بالمستوى ذاته، عمِلت الأحزاب الكرديّة المُختلفة على تعبئة مناصريها على صفحات التواصل الاجتماعيّ، للتهجّم على الآخر المُختلف وإقصاءه، والتحريض ضدّه، واتهامه بالخيانة والعمالة، والتبعية لأطراف إقليميّة أو دوليّة تُعادي القوميّة الكرديّة وحقوقها.

مؤخّراً، نُشرت معلومة على مواقع التواصل الاجتماعي، تُفيد بأنّ المجلس الوطني الكرديّ قد اشترط على أحزاب الوحدة الوطنيّة الكرديّة عدم إشراك الحزب الديمقراطيّ التقدمي الكردي في سوريا وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا في المرجعية الكرديّة المُفترض تشكيلها بعد انهاء المفاوضات الجارية في المبادرة الّتي قدّمها قائد قوات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي.

بعد ذلك، بدأ مناصرو مُختلف الأحزاب الكرديّة بخطابٍ إقصائيّ وتحريضي ضدّ مُختلف الأطراف، ونُشرت مواد تحوي في مضمونها خطاباً للكراهية والتحريض ضد الأحزاب الموجودة في المجلس الوطني الكردي أو الحزبين غير المشاركين -حتّى الآن- في المفاوضات؛ ولم يتمكّن الإعلام الكُردي من العمل على توضيح المسألة وإيقاف الخطاب، بل كانت المؤسّسات الإعلاميّة تروّج لتلك المعلومة وتُشارك في توسيع الهوّة بين الأطراف الكرديّة دون الاستناد إلى أيّ مرجعية واضحة.

حتّى أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم كوباني، أن أطرافاً مثل الحزب التقدمي والوحدة لم يتم استبعادها من محادثات الوحدة بين الأحزاب الكردية في كوردستان سوريا، مشيراً إلى أن "هدفنا إشراك جميع الأطراف في العملية الجديدة."
وقال كوباني في تغريدة على تويتر إن "مبادرتنا بشأن الوحدة الكردية مستمرة بما يتماشى مع قيمها الوطنية"، مضيفاً أن "هدفنا هو إشراك جميع الأطراف بشكل تدريجي في العملية الجديدة، ولم تستبعد أحزاب مثل التقدمي والوحدة، والمعلومات حول ذلك ليست في محلها[5]."

دور المجتمع المدني في الحوار الكردي-الكردي:

يعد "المجتمع المدني" القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتقر الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها.

منذ العام ٢٠١١، تأسّست عشرات المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا، وعمِلت في قضايا الديمقراطيّة والحوكمة والعدالة الانتقاليّة والتماسك المجتمعيّ، فضلاً عن مشاريع متعلقة بتعزيز الحوار والسلم الأهلي ونبذ خطاب الكراهيّة، إلّا إنّ دورها ظلّ هامشيّاً أمام التحوّلات السياسيّة الّتي تشهدها مناطق شمال شرقي سوريا.

لم تعمل المنظّمات المدنيّة كما يجب في ملفّات القانون والحقوق والواجبات والحرّيات منذ تأسيس الإدارة الذاتيّة، ولم تُساهم في تعديل وطرح القوانين ودراستها، ولم تلعب دور الوسيط بين المجتمع والأطراف الحاكمة في المنطقة، ولا تزال بالصورةِ ذاتها.

في مستوى الحوار الكرديّ- الكرديّ، دعت منظّمات مدنيّة بشكلٍ متكرّر إلى ضرورةِ تجنّب خطاب الكراهيّة والعمل على إيجاد نقاط مشتركة بين الطرفين الكرديين الرئيسين، إلّا أنّها لم تتمكّن حتّى الآن من ممارسة الأدوار المنوطة بها للمُساهمة في نجاح التوافقات الكرديّة- الكرديّة، ولم تساهم في إمكانيّة سنّ قوانين جديدة في المنطقة بعد التوصّل إلى اتفاقيّة كرديّة شاملة في شمال شرق سوريا.

[5] مظلوم كوباني ينفي استبعاد حزبي الوحدة والتقدمي من المفاوضات الكوردية
https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/200920209

الاستنتاجات والتوصيات

حافظت الجماعات السياسيّة الكرديّة على خلافاتها القائمة بينها قبل عام ٢٠١١، والّتي بدأت منذ تأسيسها عام ١٩٥٧. وعلى عكس المأمول في أن تتوجّه تلك الأحزاب والتيارات الكرديّة نحو توحيد الخطاب السياسيّ الكرديّ بعد انطلاقة الاحتجاجات الشعبيّة عام ٢٠١١، زادت من الخلافات والنزاعات الّتي كانت بينها، والّتي ترتبط بشكلٍ جوهريّ وأساسيّ بالارتباطات الحزبيّة الكرديّة السوريّة بمحاور كردستانيّة عراقيّة وتركيّة. وعلى أساس ذلك، فإنّ الأطراف الكرديّة والدول المعنيّة بالمفاوضات الجارية بين المجلس الوطني الكرديّ وأحزاب الوحدة الوطنيّة الكرديّة، من المُفترض أن تلتزم وتقوم بما يلي:

أولاً: تفعيل دور منظّمات المجتمع المدنيّ في المفاوضات الكرديّة، وبعد تشكيل المرجعيّة السياسيّة الكرديّة، لإشراكها في عملية سنّ القوانين والدساتير والقرارات المتعلّقة بالحُكم في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة.

ثانياً: نبذ خطاب الكراهيّة، وإيقاف الحملات الإعلاميّة الّتي تقوم بها الجهات الكرديّة والّتي تحرّض فيها على الآخر المُختلف سياسياً، ودعم ثقافة الحوار والاختلاف وتقبّل الآخر.

ثالثاً: إشراك كافة الأطراف السياسيّة من تيارات وأحزاب وجمعيات في المفاوضات الكرديّة- الكرديّة، للوصول إلى الحالة المُثلى من التوافق الكردي.

المراجع

١- نشوء الحركة السياسيَّة الكوردية في سوريا وتطوُّرها تمهيد أوَّلي

https://www.asocenter.org/ar/node/552

٢- نشوء الحركة السياسيَّة الكوردية في سوريا وتطوُّرها تمهيد أوَّلي

https://www.asocenter.org/ar/node/552

٣- انشقاقات الأحزاب الكردية.. صدوع أولى في جدران العمل السياسي

https://enabbaladi.net/archives/155098

٤- بيان مشترك للمجلس الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية.. اتفاقية دهوك أساساً للمفاوضات

https://bit.ly/34hSdov

٥- مظلوم كوباني ينفي استبعاد حزبي الوحدة والتقدمي من المفاوضات الكوردية

https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/200920209

الحوار الكردي - الكردي في سوريا

CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

www.asocenter.org

info@asocenter.org

(+964) 751-4413372